

فيتش ترجح انحدار حسابات مصر المالية

القاهرة تتجه لأزمة في تدفقات العملات الأجنبية

تمويل سعودي عاجل للشركات الصغيرة

الرياض - كشف تلفزيون الأخبارية الرسمي أمس، أن مؤسسة النقد العربي السعودي سوف تقدم تمويلًا للشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 13.3 مليار ريال (3.54 مليار دولار).

ونقل تاكيد البنك المركزي بأن التمويل، الذي يهدف لتخفيف تداعيات الشلل الاقتصادي الناتج عن تفشي وباء فيروس كورونا عالمياً، سيقدم لمدة عام واحد، ويمكن تمديده لعام آخر.

وذكر أن التمويل الميسر جزء من برنامج دعم تمويل القطاع الخاص الذي أعلن عنه البنك المركزي في 14 مارس والذي تبلغ قيمته الإجمالية 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار).

وكانت الحكومة السعودية قد أعلنت الأسبوع الماضي عن إجراءات تحفيز عاجلة، رفعت إجمالي الدعم الاقتصادي لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا، إلى أكثر من 32 مليار دولار.

ويومجبه الحزمة التي أعلنها وزير المالية محمد الجديعان اليوم، تقرر رصد 70 مليار ريال (18.67 مليار دولار) لمساعدة الشركات من خلال إجراءات تتضمن إعفاءات وتاجيلات على بعض الرسوم الحكومية والضرائب.

وقال الجديعان إن ذلك الدعم الجديد سوف يسمح لأصحاب الشركات بتأجيل مدفوعات ضرائب القيمة المضافة والسلع الانتقائية والدخل لمدة ثلاثة أشهر. ويتضمن أيضاً إلغاء رسوم العمالة الوافدة التي تتقاضها الحكومات عن توظيف الأجانب واستخراج تأشيرات الإقامة لظهورهم لفترة ثلاثة أشهر أيضاً.

ويتوقع محللون أن تكشف الرياض في الأيام المقبلة عن إجراءات تحفيز إضافية في ظل تضرر قطاعات واسعة من الشركات والأفراد بإجراءات الحجر الاستثنائي، الذي أوقف الكثير من النشاطات الاقتصادية.

وكانت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، قد أعلنت الأسبوع الماضي عن تقليص الميزانية بنحو خمسة في المئة بما يصل إلى 50 مليار ريال. وقالت إنه سيبدأ النظر في التفضيلات في ظل تدني أسعار الخام وتفشي فيروس كورونا اللذين يهددان النمو الاقتصادي.

وقال الجديعان إن ذلك الدعم الجديد سوف يسمح لأصحاب الشركات بتأجيل مدفوعات ضرائب القيمة المضافة والسلع الانتقائية والدخل لمدة ثلاثة أشهر. ويتضمن أيضاً إلغاء رسوم العمالة الوافدة التي تتقاضها الحكومات عن توظيف الأجانب واستخراج تأشيرات الإقامة لظهورهم لفترة ثلاثة أشهر أيضاً.

ويتوقع محللون أن تكشف الرياض في الأيام المقبلة عن إجراءات تحفيز إضافية في ظل تضرر قطاعات واسعة من الشركات والأفراد بإجراءات الحجر الاستثنائي، الذي أوقف الكثير من النشاطات الاقتصادية.

وكانت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، قد أعلنت الأسبوع الماضي عن تقليص الميزانية بنحو خمسة في المئة بما يصل إلى 50 مليار ريال. وقالت إنه سيبدأ النظر في التفضيلات في ظل تدني أسعار الخام وتفشي فيروس كورونا اللذين يهددان النمو الاقتصادي.



جميع التداعيات تقلص تدفق العملات الأجنبية

المرض. وقال إن القرارات تم اتخاذها منذ عدة أيام، لكنها لم تعلن حينها. وكان الاقتصاد المصري قد أظهر مؤشرات تحسن كبيرة قبل أزمة تفشي الفيروس، بعد تطبيق إصلاحات شاملة على مدى ثلاثة أعوام بموجب اتفاق قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار.

وتسارع نمو الاقتصاد بشكل كبير نتيجة تلك الإصلاحات التي شملت تحرير أسعار الصرف وخفض دعم الحكومة، الأمر الذي عزز ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد المصري.

وتحسنت التوازنات المالية بشكل كبير واستقر سعر صرف الجنية المصري وتضاعفت احتياطات البلاد من العملة الصعبة ثلاث مرات، إضافة إلى انتعاش القطاع السياحي.

لكن تفشي الفيروس أصبح اليوم يهدد جميع بوابد الانتعاش والتوازنات المالية للبلاد، في ظل ترجيح انتشار إصابات الفيروس بدرجة تفوق الأرقام المعتادة.

وبدأت مصر يوم الأحد تطهير وسائل النقل العام وبشر فرق التعقيم في محطات مترو الأنفاق والمحطات في محاولة للحد من انتشار الفيروس في بلد يبلغ عدد سكانه 100 مليون نسمة.



جميع التداعيات تقلص تدفق العملات الأجنبية

وأعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم الأحد عن تخصيص 20 مليار جنيه (1.27 مليار دولار) لدعم البورصة للتخفيف من أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد.

7.64
مليار دولار قيمة الدعم الذي أعلنته القاهرة لمواجهة تداعيات انتشار كورونا

وأضاف في تصريحات أذاعها التلفزيون إن مصر لديها احتياطات استراتيجية كافية من السلع الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر وإنه لا حاجة للناس لتخزين السلع.

وأعلنت الحكومة بالفعل عن حزمة إجراءات بهدف حماية الاقتصاد من التداعيات العالمية لتفشي فيروس كورونا بما في ذلك خفض معدل الفائدة بواقع 3 في المئة وتقليص أسعار الطاقة لاستخدامات الصناعة وخفض الضرائب على إيرادات الشركات.

وأمر السيسي بتخصيص 100 مليار جنيه مصري (6.37 مليار دولار) لتمويل خطة الدولة "الشاملة" للتعامل مع

انتعاش كبير في عجز الحساب الجاري بشكل عام.

وذكرت أن "تفشي الفيروس المستجد على نطاق عالمي، يهدد بالمزيد من التدفقات المالية إلى خارج مصر خلال الأشهر الستة المقبلة".

وأشار تقرير وكالة فيتش إلى أن المستثمرين الأجانب كانوا يحتفظون بما يصل إلى 20 مليار دولار من أذون الخزانة المصرية المقيمة بالجنيه المصري في نهاية شهر فبراير الماضي.

ومن المتوقع أن يؤدي عجز الحساب الجاري خلال العام الحالي، إلى جانب تدفقات استثمارات المحافظ الأجنبية إلى الخارج، إلى تزايد الضغوط على الخزانة المصرية البالغة حالياً نحو 45.5 مليار دولار.

وتوقعت وكالة فيتش، تعثر جهود الضبط المالي التي تبذلها الحكومة على المدى القريب وعودة اختلالات التوازنات المالية إلى الاتساع، بالنظر إلى ضعف النمو الاقتصادي وضعف تحصيل الإيرادات.

وأدت حالة التشاؤم بشأن الأفاق القاتمة للاقتصاد المصري وتوقف النشاط السياحي وترجيح تفشي فيروس كورونا في البلاد إلى تراجع حاد في البورصة المصرية.

رسمت وكالة فيتش آفاقاً قاتمة لتداعيات تفشي فيروس كورونا عالمياً على التوازنات المالية المصرية، وخاصة تدفقات العملات الأجنبية. ورجحت انكماشاً كبيراً في إيرادات السياحة وصادرات السلع وتحويلات المغتربين وعائدات قناة السويس.

القاهرة - حذرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الإثنين من أن صدمة انتشار فيروس كورونا المستجد عالمياً سوف تؤثر على توازنات مصر المالية الخارجية وتقلص مصادر العملات الأجنبية وتؤدي إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وذكرت الوكالة في تقرير أن تعطل قطاع السياحة الوافدة إلى مصر واحتمال تأثر قطاع الصادرات، ستكون له تداعيات حادة على المالية العامة وأن التعافي من هذه الصدمة سوف يحتاج إلى وقت طويل للعودة لمستويات ما قبل الأزمة الحالية.

ويساهم قطاع السفر والسياحة بنسبة 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري ويوفر أكثر من 10 في المئة من الوظائف. وقدرت وكالة فيتش حجم عائدات قطاع السياحة في العام الماضي بنحو 13 مليار دولار.

ورغم أن تلك العوائد تمثل نحو 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن قطاع السياحة يؤثر في نشاط معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمثل أداؤه مؤشراً على صحة الاقتصاد المصري.

واعتبرت الوكالة أن الطلب العالمي الضعيف، سوف يؤدي إلى الحد من صادرات السلع المصرية، التي قدرتها في العام الماضي بنحو 17 مليار دولار. كما ستؤثر على عائدات حركة مرور السفن عبر قناة السويس، التي حققت العام الماضي عائدات بقيمة 5.8 مليار دولار.

وكالة فيتش ترجح تقلص مصادر العملات الأجنبية وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي

وقالت فيتش إن التحولات الخارجية من المغربين المصريين والتي بلغت في العام الماضي نحو 25 مليار دولار يمكن أن تتضرر بشكل كبير أيضاً. وأضافت أن أي نمو في الطلب المحلي لن يكون كافياً لمنع

3.54
مليار دولار سيقدمها البنك المركزي السعودي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

وقال الجديعان إن ذلك الدعم الجديد سوف يسمح لأصحاب الشركات بتأجيل مدفوعات ضرائب القيمة المضافة والسلع الانتقائية والدخل لمدة ثلاثة أشهر. ويتضمن أيضاً إلغاء رسوم العمالة الوافدة التي تتقاضها الحكومات عن توظيف الأجانب واستخراج تأشيرات الإقامة لظهورهم لفترة ثلاثة أشهر أيضاً.

ويتوقع محللون أن تكشف الرياض في الأيام المقبلة عن إجراءات تحفيز إضافية في ظل تضرر قطاعات واسعة من الشركات والأفراد بإجراءات الحجر الاستثنائي، الذي أوقف الكثير من النشاطات الاقتصادية.

وكانت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، قد أعلنت الأسبوع الماضي عن تقليص الميزانية بنحو خمسة في المئة بما يصل إلى 50 مليار ريال. وقالت إنه سيبدأ النظر في التفضيلات في ظل تدني أسعار الخام وتفشي فيروس كورونا اللذين يهددان النمو الاقتصادي.

وقال الجديعان إن ذلك الدعم الجديد سوف يسمح لأصحاب الشركات بتأجيل مدفوعات ضرائب القيمة المضافة والسلع الانتقائية والدخل لمدة ثلاثة أشهر. ويتضمن أيضاً إلغاء رسوم العمالة الوافدة التي تتقاضها الحكومات عن توظيف الأجانب واستخراج تأشيرات الإقامة لظهورهم لفترة ثلاثة أشهر أيضاً.

ويتوقع محللون أن تكشف الرياض في الأيام المقبلة عن إجراءات تحفيز إضافية في ظل تضرر قطاعات واسعة من الشركات والأفراد بإجراءات الحجر الاستثنائي، الذي أوقف الكثير من النشاطات الاقتصادية.

وكانت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، قد أعلنت الأسبوع الماضي عن تقليص الميزانية بنحو خمسة في المئة بما يصل إلى 50 مليار ريال. وقالت إنه سيبدأ النظر في التفضيلات في ظل تدني أسعار الخام وتفشي فيروس كورونا اللذين يهددان النمو الاقتصادي.

الجزائر تشد أحزمة التقشف بعد انهيار إيرادات الطاقة

الحكومة تخفض الإنفاق والاستثمار في الطاقة وتؤجل مشروعات

عبدالعزیز بوتفليقة الذي حكم البلاد لعقدين من الزمن. ووافقته الحكومة بالفعل على خفض الإنفاق بنسبة 9.2 في المئة خلال هذا العام، لكنها أبت على إعانات مهمة للمواد الغذائية الأساسية والوقود والإسكان والأدوية دون تغيير لتجنب تفجر اضطرابات اجتماعية.

51.6
مليار دولار احتياطي النقد الأجنبي المتوقع للجزائر بنهاية 2020، وفق التقديرات الرسمية

وتعيش الجزائر أزمة اقتصادية منذ 2014 جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية. ولم تفلح السياسات الحكومية، التي تلت ذلك في معالجة الأزمة المستفحلة رغم مكارمة المسؤولين بان الأوضاع تحت السيطرة.

وتواجه العديد من القطاعات الكثير من التحديات، كما أن الحديث عن كون السياحة تعافت خلال السنوات الأخيرة وأن هناك خططا لتطويرها لا يعكس جدية السلطات في التعامل مع الأزمة الاقتصادية بالشكل المطلوب.

ولذلك تزايدت الشكوك في فرص نجاح محاولات السلطات لتحفيز النمو الاقتصادي بعيداً عن عوائد صادرات النفط، في ظل استمرار ارتفاعها في حل المشاكل المزمنة.

وقال تبون، الذي انتخب رئيساً للبلاد في ديسمبر الماضي إن "الإجراءات تهدف إلى الحفاظ على احتياطي الصرف". وأضاف خلال الاجتماع أنه "علينا بناء اقتصاد جديد قائم على تنوع مصادر الدخل حتى لا يبقى مصير الأمة بكاملها تحت رحمة تقلبات أسواق النفط العالمية".

وقررت الجزائر أيضاً "تأجيل دراسة مشروع قانون المالية التكميلي" إلى حين تقييم انعكاسات الإجراءات المالية المتخذة على مستوى الحكومة وتطور الوضع في العالم.

ومن بين الإجراءات المتخذة، أمر الرئيس الجزائري بعدم المس بـ"النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم وسائل مكافحة كورونا"، أو بـ"النفقات المرتبطة بقطاع التربية".

ودعت الحكومة إلى "زيادة إنتاج الأسمدة إلى أعلى مستوى وتعزيز خدمات النقل البحري للمحروقات على المستوى الدولي ودراسة إمكانية تصدير الكهرباء إلى بعض دول الجوار".

وفي محاولة لمعاودة جهود الحركة المالية بالبلاد والمحافظة على أنشطة الشركات حرض تبون على "تسهيل منح القروض والتركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة من أجل تحقيق المزيد من الإجماع المالي".

وتعهد تبون عقب انتخابه بتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية لتلبية مطالب المتظاهرين الذين خرجوا في احتجاجات حاشدة منذ أوائل العام الماضي أدت إلى استقالة الرئيس

على احتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي. وأدى التراجع في إيرادات الطاقة إلى هبوط احتياطات النقد الأجنبي إلى 62 مليار دولار من 72.6 مليار دولار في أبريل العام الماضي نزولاً من 79.9 مليار دولار في نهاية 2018، وفقاً لبيانات رسمية.

وتتوقع موازنة هذا العام تقلص ذلك الاحتياطي إلى 51.6 مليار دولار مع نهاية العام الجاري، وهو ما يزيد الضغوط على الحكومة من أجل الإسراع في إيجاد حلول بديلة ومستدامة رغم أنها أعلنت عن خطة لتنوع الاقتصاد.



أموال قليلة لمواجهة صعوبات كبيرة

وتتضمن التدابير الطارئة كذلك تقليص نفقات موازنة التسيير بنحو 30 في المئة دون المساس باعفاء رواتب الموظفين في القطاعين الحكومي والعام.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن تبون أمر في بيان بالتوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية، مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليارات دولار.

كما تقرر تكليف الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ

كثفت الحكومة الجزائرية التدابير المالية الطارئة للتصدي لانتهار عائدات صادرات الطاقة وتفشي فيروس كورونا بخفض الإنفاق والاستثمار في الطاقة وتأجيل المشروعات. ويرجح محللون أن تبعثر الأزمة الأجنحة الاقتصادية للحكومة الطامحة إلى إنعاش الاقتصاد المتعثر.

وعودها وطموحاتها الكبيرة لتطبيق أجندتها الاقتصادية الجديدة التي أعلنت عنها قبل أسابيع. وأشاروا إلى أن الاقتصاد وصل إلى طريق مسدود حتى مع إجراء الانتخابات، التي أفضت إلى وصول عبدالمجيد تبون إلى رئاسة البلاد واتخاذ خطوات إصلاح كبيرة للقطع مع الأساليب البالية التي كبلت البلاد لعقود.

وعقب جلسة لمجلس الوزراء ترأسها تبون الأحد الماضي، أعلنت الجزائر العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) عن "حزمة من الإجراءات للتطبيق الفوري".

وتتمثل عائدات النفط والغاز في 60 في المئة من الموازنة العامة للدولة وحوالي 94 في المئة من إجمالي المبيعات في الخارج.

ويستخدم جزء كبير من عائدات الطاقة لسداد ثمن واردات الغذاء وسلع أخرى، تقدر بحوالي 45 مليار دولار سنوياً رغم القيود المفروضة على الاستيراد.

ومع أن الحكومة كانت تتوقع إنفاق 41 مليار دولار على مشتريات من الخارج في 2020، لكن تبون أصدر قراراً بتخفيض فاتورة الاستيراد إلى 31 مليار دولار.

وقررت الجزائر على غرار العديد من دول العالم خفض نفقاتها العامة جراء انتشار الوباء ومراجعة سياستها الاقتصادية لمواجهة تدهور أسعار النفط، المورد الأساسي للبلاد.

ويرى خبراء أن الحكومة لا تملك أدوات للتعامل مع الأزمة التي ستبذل